

Distr.
GENERAL

S/1994/1166
14 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال:

الجزء الثاني

أولا - مقدمة

١ - في تقريره المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1068)، الذي عرض وقائع التطورات الأخيرة في الصومال في الميادين السياسي والأمني والإنساني، أشرت إلى أنني سأقدم في موعد أقصاه منتصف تشرين الأول/أكتوبر جزءاً ثانياً من التقرير يتناول تقييمي للتقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وتوصيات فيما يتعلق بمستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كذلك أشرت إلى أن ذلك الجزء الثاني سيعتمد على نتائج الزيارة التي كان يقوم بها إلى الصومال في ذلك الوقت السيد كوفي أ. عنان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم. وهذا التقرير مقدم عملاً بما سبق. وهو يشمل التطورات الحاصلة حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢ - وفي القرار ٩٤٦ (١٩٩٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أحاط المجلس علماً بعزمي على أن أقدم إلى المجلس جزءاً ثانياً من التقرير يتناول ما سبقت الإشارة إليه، وقرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وشجعني على مواصلة وتكثيف الأعمال التحضيرية للترتيبات الطارئة المتعلقة بتنفيذ ما يمكن أن يتخذه المجلس، بما في ذلك سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في غضون إطار زمني محدد. وعلى ذلك يشتمل هذا التقرير على توصيات تتعلق بهذه الترتيبات الطارئة.

ثانياً - زيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم

٣ - لقد طلبت من وكيل الأمين العام أن يسافر إلى الصومال ليستعرض مع ممثلي الخاص وقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال احتياجات العملية خلال هذه المرحلة الحرجة وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وقد رافقه في تلك الزيارة مستشاري العسكري اللواء ج. م. باريل.

٤ - وقد التقى وكيل الأمين العام مع عدد كبير من القادة الصوماليين، بينهم الجنرال محمد فرح عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي، والسيد علي مهدي المتحدث باسم مجموعة الفصائل الصومالية الـ ١٢.

والسيد عبد الرحمن أحمد علي "تور" رئيس الحركة الوطنية الصومالية، والإمام محمود إمام عمر، إمام حراب، والجنرال محمد إبراهيم أحمد "لقلقاتو" رئيس مؤتمر المصالحة في جوبا السفلى. وقد شدد لهم على أهمية تحريك عملية المصالحة السياسية لتحقيق أهداف اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ (انظر S/26317) وإعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/614، المرفق الأول). كما أكد لهم أن موارد المجتمع الدولي ليست بلا حدود وأن الالتزام بمساعدة الصومال لا يمكن الاستمرار فيه الى ما لا نهاية إذا لم يستطع القادة الصوماليون التوصل الى حل توفيقى ووضع بلدهم على طريق السلم والمصالحة والتعمير.

٥ - وقد أبلغني وكيل الأمين العام بأنه وجد القادة الصوماليين الذين التقى بهم حريصين تماما على إقامة حكومة انتقالية لملء الفراغ السياسي الذي طال به العهد في الصومال. وكان قد أكد لهم أن تحقيق هذه الخطوة الهامة في عملية المصالحة السياسية لا يمكن أن يتم إلا بروح التوفيق وحسن النية لدى القادة لإنقاذ بلدهم من التردى مرة أخرى في الهاوية. كما ذكر لهم أن أية محاولة من جانب أي شخص للسيطرة على المسرح السياسي في الصومال لا يمكن أن تؤدي إلا الى تكرار التاريخ الحديث في الصومال بما انطوى عليه من اضطراب ومعاناة ودمار. وأوضح لهم أن ذلك يحتم على جميع الصوماليين أن يعملوا معا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في بلدهم.

٦ - وكان موقف القادة الصوماليين هو أن ثمة تطورات هامة فيما يتعلق بالعملية السياسية تجري في إطار المصالحة الوطنية. وكانوا، في ذلك الوقت، يتوقعون أن يتم قبل نهاية أيلول/سبتمبر، وبمساعدة عملية الأمم المتحدة في الصومال، عقد الاجتماع الذي طال تأخيرته وهو الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي دعا إليه إعلان نيروبي الصادر في آذار/مارس ١٩٩٤، على أن يعقبه مؤتمر المصالحة الوطنية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكانوا يتوقعون أن ينتهي المؤتمر من مداولاته خلال الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر. كذلك أوضح القادة الصوماليون أنهم يتوقعون أن يقوم مؤتمر المصالحة الوطنية بتعيين حكومة انتقالية وبحث الاقتراحات المتصلة بإنشاء نظام حكم اتحادي. وأشار إلى أن هذا النهج يحظى بتأييد واسع بين الفصائل السياسية المختلفة، بما فيها القادمون من الشمال الغربي. ولأنه يوفر شيئا من الاستقلال الذاتي لأقاليم الصومال. كذلك كان من رأي بعض القادة الصوماليين أن من المستصوب أن تنشئ الحكومة الانتقالية جيشا وطنيا صوماليا. وقد أكد لهم وكيل الأمين العام أن تحقيق المصالحة السياسية الدائمة يقتضي أن تستند الحكومة الانتقالية الى قاعدة عريضة.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة أمن القوات، فقد أحيط قادة الفصائل بأنه لن يمكن السكوت على أي هجمات يتعرض لها أفراد قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أو موظفيها، أو يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أو تتعرض لها ممتلكات الأمم المتحدة. كذلك تم إبلاغ قادة الفصائل بأن الأمم المتحدة تتوقع منهم أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لمنع قوات الميليشيا الخاضعة لسيطرتهم من القيام بأية هجمات من هذا القبيل والتحقيق فيما يقع من حوادث ومعاقة مرتكبيها. كذلك أبلغ وكيل الأمين العام أولئك القادة بأن قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال سترد بقوة على أي هجوم أو تحرش موجه ضدها أو ضد سائر الموظفين الدوليين أو الممتلكات الدولية.

ثالثا - عملية المصالحة الوطنية

٨ - أبلغ الجنرال عيديد زعيم التحالف الوطني الصومالي وكيل الأمين العام، خلال اجتماعهما الذي عقد في مقديشيو في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بأن التحالف الوطني الصومالي يرى الآن أن المشاورات الجارية داخل عشيرة هاويي توفر أساسا كافيا تمضي منه العملية السياسية في الصومال مباشرة إلى عقد الاجتماع التحضيري في نهاية أيلول/سبتمبر، على أن يعقبه مباشرة عقد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي ينبغي ألا يستمر لأكثر من ثلاثة أسابيع. وذهب الجنرال عيديد إلى أن هذا الموقف الجديد للتحالف الوطني الصومالي يجعل من غير الضروري عقد مؤتمر المصالحة الخاص بعشيرة هاويي.

٩ - وكانت ردود أفعال قادة البطون الأخرى في عشيرة هاويي إزاء هذا التطور ردودا مختلطة. فالسيد علي مهدي، الذي كان مترددا أصلا في الاشتراك في مؤتمر العشيرة ثم اقتنع فيما بعد بالاشتراك فيه، أعرب عن دهشته لهذا التطور. ومن ناحية أخرى ذكر إمام حراب أنه يريد إتاحة مزيد من الوقت للمشاورات. وحتى كتابة هذا التقرير، لم تكن قد بدأت بعد الأعمال التحضيرية الخاصة بمؤتمر المصالحة داخل عشيرة هاويي، وهو المؤتمر الذي كان يتوقع منه الكثير. وإزاء الآمال التي علقت على مؤتمر المصالحة داخل عشيرة هاويي فإن الاقتراح الداعي إلى الاستغناء عنه يعتبر تطورا سلبيا.

١٠ - أما فيما يتعلق بالاجتماع التحضيري ومؤتمر المصالحة الوطنية، فقد أبلغني ممثلي الخاص بأن الجنرال عيديد يصر على أن يقوم هو بتوجيه الدعوة إلى الاجتماع التحضيري. أما السيد علي مهدي ومجموعة الـ ١٢ فقد أصرّوا على أن تكون الدعوة إلى كل من الاجتماع التحضيري ومؤتمر المصالحة الوطنية صادرة عن ممثلي الخاص، وأوضحوا أنهم لن يشتركوا في أي اجتماع يدعو إلى عقده الجنرال عيديد. على أنه نتيجة للمفاوضات الواسعة التي أجراها الكولونيل عبد الله يوسف أحمد من جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية مع كل من الجنرال عيديد والسيد علي مهدي، تم إبلاغ ممثلي الخاص مؤخرا بأن الجنرال عيديد يوافق الآن من حيث المبدأ على أن تقوم عملية الأمم المتحدة بالصومال بتوجيه الدعوة إلى الاجتماع التحضيري. ومن المتوقع أن يؤكد الجنرال عيديد قراره كتابيا خلال الأيام القليلة القادمة. وسوف يواصل ممثلي الخاص تقديم كل دعم ممكن إلى الجهود التي تبذلها الأطراف الصومالية.

رابعا - الأنشطة الإنسانية

١١ - واصلت منظمات الإغاثة الإنسانية تقديم الدعم إلى أكثر قطاعات السكان ضعفا حيثما سمحت بذلك ظروف الأمن. وقد كان من المفروض في ظل ظروف عادية يتحقق فيها الاستقرار الداخلي والأمن والقدرة على ممارسة الحكم، أن تركز الآن المساعدات الدولية المقدمة إلى الصومال لبرامج الإنعاش والتعمير. ولسوء الحظ فقد كان لا مفر في معظم المناطق من توجيه عمليات الإصلاح إلى المشاريع الصغيرة التي تقام حسب الظروف بدلا من توجيهها إلى خطط التعمير والتنمية في المناطق أو الأقاليم، وذلك بسبب استمرار انعدام الأمن وانعدام التقدم في عملية المصالحة السياسية. كذلك فقد حالت هذه

الظروف دون تحقيق التوقعات التي أوجدها إنشاء الهيئة الصومالية لتنسيق المعونات ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد تم تحقيق بعض الأهداف الإنسانية الرئيسية، ولكن أية كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان تقع في الصومال يمكن أن تؤدي إلى تجديد حالة الطوارئ على نطاق واسع، نظرا لانعدام المؤسسات المحلية التي لا يتوافر لها ما يكفي من القدرات التنظيمية والموارد المالية. وفي معظم الأقاليم، لن يكون بالإمكان الاستمرار في تقديم الخدمات المجتمعية الأساسية (الصحة، المياه، والتعليم) بدون دعم خارجي. وعلى ذلك فإن من الضروري الاستمرار في برامج الإغاثة المقدمة إلى أكثر قطاعات السكان ضعفا، ودعم الخدمات المجتمعية الأساسية وبرامج الأمن الغذائي والمراقبة التغذوية. وبالإضافة إلى ذلك يتعين أن تتم في أقرب وقت ممكن مواجهة مشكلة إعادة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم وإعادة توطين ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين في الداخل.

١٢ - وكما أوضحت في تقارير السابقة فإن قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال تواصل القيام بدورها الهام في توفير الأمن للمنظمات الإنسانية والأنشطة تلك المنظمات. وإذا كانت الرقعة الجغرافية التي تستطيع فيها هذه القوات دعم العمليات الإنسانية قد ضاقت إلى حد كبير في الفترة الأخيرة، فإن حماية المنشآت الأساسية مثل مينائي ومطاري مقديشيو وكسمايو ومطار بيضوة، وتوفير المرافقين العسكريين، هي أمور بالغة الأهمية بالنسبة لمواصلة الأعمال الإنسانية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصومال. إن النمط الذي اتبع في الفترة الأخيرة وهو تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال من شهر إلى آخر، واستمرار انعدام اليقين فيما يتعلق بمستقبل البعثة، قد صعبا عملية التخطيط وزادا من احتمالات تعرض موظفي البعثة وإمدادات الإغاثة للهجوم والنهب.

١٣ - ولقد أعربت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في آخر اجتماع لها، وهو الاجتماع الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عن قلقها إزاء تدهور حالة الأمن. ومن رأي ممثلي منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أنه لن يكون بوسع المنظمات الإنسانية مواصلة برامجها الحالية بدون دعم من قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ومع اقتراب انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال ستزداد صعوبة توفير الحماية اللازمة للبرامج الإنسانية. وفي معظم المناطق، سيفرض هذا الانسحاب على المنظمات الإنسانية إجلاء موظفي الإغاثة الدوليين، وإن كان من الممكن في بعض الحالات أن يعود هؤلاء الموظفون بعد الاتفاق على ترتيبات للأمن والعمل مع السلطات المحلية. على أن التجربة قد أثبتت أن هذه الترتيبات التي تتخذ لمواجهة حالات معينة يمكن أن تكون ترتيبات بالغة الهشاشة. وحتى إذا استمرت هذه الترتيبات فإن الأرجح أن المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول وبالتسليم سوف تصادف عندما لا تعود المنشآت الرئيسية ونقاط الدخول مؤمنة.

خامسا - بارامترات تخفيض عملية الأمم المتحدة
في الصومال وسحبها

١٤ - من الجدير بالذكر أنه عقب إنجاز العملية التي اضطلعت بها قوة العمل الموحدة والانتقال من تلك القوة الى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في أيار/مايو ١٩٩٣، كان من المتوخى أن يُضطلع بالمهام المتبقية للمجتمع الدولي في غضون فترة زمنية محددة. وقد التزمت المنظمات والفصائل السياسية الصومالية في اتفاق أديس أبابا بعملية سياسية تجري على مدى فترة انتقالية مدتها سنتان، اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق، أي حتى آذار/مارس ١٩٩٥. وأثناء هذه الفترة، تنشأ آليات حاکمة انتقالية يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز تصالح الشعب الصومالي ببناء مؤسساته الديمقراطية، وإعادة جهاز الحكومة على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المقاطعات، وإنجاز نزاع السلاح وبدء برنامج لإصلاح وإعادة تشييد الهياكل الأساسية. وفي اتفاق أديس أبابا، دعت المنظمات والفصائل الصومالية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الى تقديم المساعدة الى الشعب الصومالي لتحقيق تلك الأهداف. وعندما قرر مجلس الأمن قبول طلب الزعماء الصوماليين تقديم المساعدة، كان من المتوخى أن تكون الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها سنتين بمثابة الإطار الزمني الذي تنجز في غضون هذه مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وجرى إعادة تأكيد هذا الهدف في قرارات المجلس ٨٦٥ (١٩٩٣) و ٨٩٧ (١٩٩٤) و ٩٢٣ (١٩٩٤).

١٥ - ويجري تدريجية تخفيض عدد أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في بيان رئاسي مؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، سيكون مستوى قوتها قد انخفض الى ١٥ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب. وسيتركز وزع القوة المخففة وقدراتها في ثلاثة مراكز رئيسية: بيدوه وكسمايو ومقديشيو. وستحتفظ بوحدة احتياطية متنقلة للاستجابة لحالات الطوارئ. ويرى قائد القوة أن القوام البالغ ١٥ ٠٠٠ جندي يمثل الحد الأدنى لمستوى القوة القادرة على مواصلة تنفيذ الولاية الحالية وبدء وتنفيذ اختتام البعثة بصورة آمنة ومنظمة إذا قرر مجلس الأمن ذلك.

١٦ - وفيما يتعلق بالأمن أثناء فترة الانسحاب، فإن الحوادث الأخيرة التي وقعت في بيليت عوين وبلد، وتعرض فيها أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال للاعتداء ونهب فيها ممتلكات، تشير الى أن سحب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وممتلكاتها قد يكون صعباً وخطيراً في بعض المناطق. وفي أسوأ سيناريو، سيتعين على قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تنسحب وهي تواجه أعمالاً عدائية من جانب الفصائل الصومالية و/أو قطع الطرق على نطاق واسع، مما سيحول دون استخدام النقل الجوي والبحري التجاري. ولمواجهة هذا الخطر، سيكون من الضروري أن توفر الدول الأعضاء لعملية الأمم المتحدة في الصومال الدعم اللازم لتخليص الأفراد والمعدات بأمان من الصومال. وبناء عليه فقد فاتحت عدداً من الدول الأعضاء التي تمتلك الإمكانيات البحرية والجوية المطلوبة لتعزيز عملية الأمم المتحدة في الصومال أثناء فترة الانسحاب الحرجة، سواء جرى ذلك الانسحاب في ظل أوضاع معادية أم لا. وسيتعين أن تشمل تلك الإمكانيات على عناصر بحرية ذات قدرات على تقديم المساعدة بالنيران وعلى النقل البحري، فضلاً عن الطائرات العسكرية. وفي هذا الصدد، أبلغتني حكومة إيطاليا أنها على استعداد لتوفير ما يتراوح بين خمس وست سفن وما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ من مشاة البحرية لهذا الغرض. وإنني أتوقع مزيداً من المساهمات من الحكومات الأخرى. وفي حين آمل أن يسير انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال دون عائق، فإنها يجب أن تكون مستعدة لأسوأ سيناريو. وفي تقديري أن سحب قوات وممتلكات عملية الأمم

المتحدة في الصومال بصورة آمنة ومنظمة سيتطلب فترة تتراوح ما بين ٦٠ و ١٢٠ يوما، رهنا بالأوضاع الأمنية.

١٧ - وستدعو الحاجة الى بذل كل جهد لضمان أن يكون انسحاب القوة منسقا كما ينبغي تحت سلطة الأمين العام. وأمن أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال، سيتوقف بصورة حاسمة على القيام بعملية منظمة وجيدة التنسيق، مع وجود سلسلة قيادة وحيدة وواضحة ولا جدال فيها.

١٨ - وأخيرا، سترتب الطريقة التي ينفذ بها الانسحاب النهائي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال آثارا هامة بالنسبة للوزع المقبل لقوات الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلم.

سادسا - الجوانب المالية

١٩ - وفرت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٩/٤٨ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، الموارد المالية اللازمة لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال خلال الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بمعدل شهري إجماليه ٥١٧ ٤٤٢ ٧٧ دولارا (صافيه ٤١٧ ٢٨٢ ٧٦ دولارا). ولذلك، إذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وفقا للتوصيات الواردة في الفقرة ٢٢ أدناه، فسأطلب الى الجمعية العامة في دورتها الحالية أن ترصد اعتمادات مالية كافية لتمديد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٢٠ - وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد استذكّار أن مجلس الأمن قد وافق على إنشاء الصندوق الاستثماري للصومال عملا بالقرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وأكد في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) على إعادة إنشاء النظامين القضائي والجنائي والشرطة الصومالية. ويقدر مجموع تكلفة هذا البرنامج بمبلغ ١٩,٠٥٨ مليون دولار، في حين بلغت المساهمات النقدية التي وردت ٨,٠٨ مليون دولار فقط فيما يتعلق ببرنامج تدريب الشرطة. ومن المتوقع أن يبلغ العجز في تمويل البرنامج ١١ مليون دولار تقريبا بحلول آذار/مارس ١٩٩٥. وبالنظر الى عدم قدرة المنظمة على اجتذاب تبرعات كافية للصندوق الاستثماري، قد يكون من الضروري استخدام الموارد المقدمة لعملية الأمم المتحدة في الصومال من الاشتراكات المقررة وذلك لتلبية الاحتياجات العاجلة لبرنامج تدريب الشرطة.

سابعا - ملاحظات

٢١ - في تقاريري الأخيرة الى المجلس، تعين علي مرارا أن أذكر أن عملية المصالحة الوطنية لم تواكب المنجزات التي تحققت في المجال الانساني وأن الأمن ما فتئ يتدهور بشكل تدريجي وخاصة في مقديشيو.

ولم يجر تنفيذ الالتزامات التي قطعها الزعماء الصوماليون على أنفسهم في إطار اتفاق أديس أبابا و إعلان نيروبي، وبات هدف عملية الأمم المتحدة في الصومال المتمثل في دفع عملية المصالحة السياسية عسير التحقق بشكل متزايد، في الوقت الذي يتضح فيه للدول الأعضاء على نحو متزايد صعوبة تبرير عبء وتكاليف الاحتفاظ بحجم كبير من القوات.

٢٢ - ولقد أوجد الجمود السياسي المطول فراغا في السلطة المدنية والهيكل الحكومية، بحيث لم يترك للأمم المتحدة وظيفة تنطلق منها في جهودها لمساعدة الصومال على الخروج من حالة الفوضى التي تعيشها حاليا. وكان لوجود قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثر محدود على عملية السلم وأثر محدود على الأمن إزاء استمرار القتال وأعمال اللصوصية فيما بين العشائر. ولقد قرر المجلس بالفعل أن تنتهي بعثة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥. وإذا ظل المجلس على قراره هذا وتعين سحب جميع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وأصولها، فسيلزم بعض الوقت لكفالة أن يتم سحب القوات بطريقة آمنة ومنتظمة وسريعة. وكما جاء في الفقرة ١٦ أعلاه، قد يستغرق ذلك فترة قد تصل الى ١٢٠ يوما. كما قد يتطلب دعما جويا وبحريا كبيرا من الدول الأعضاء ومن المهم أن يتم تأكيد إتاحة هذا الدعم في أقرب فرصة ممكنة. وعلى ضوء هذه الاعتبارات، فاني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

٢٣ - على أنه لا ينبغي افتراض أنه لن يتم إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية. بل على العكس من ذلك، لقد أعطيت تعليمات لممثلي الخاص بأن يواصل، خلال فترة الولاية الجديدة التي آمل أن يوافق عليها المجلس، بذل قصاره لمساعدة الزعماء الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية، على الأقل الى القدر الذي يتفقون فيه على إقامة حكومة انتقالية. فان أمكن إحراز تقدم في هذا الاتجاه، لن أتردد في العودة الى مجلس الأمن بتوصيات لمواصلة وجود بعض أنشطة الأمم المتحدة في الصومال بعد آذار/مارس ١٩٩٥، اذا سوغ ذلك الهدف الملح المتمثل في إقامة حكومة فعالة.

٢٤ - وسوف يكون من المهم بصفة خاصة الابقاء على قيادة وسيطرة موحدة اذا تعين القيام بسحب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال في ظروف حرب. فأني محاولة من جانب الدول المساهمة بقوات لحماية وحدتها أو تخليصها سيعقد المشكلة ولا يحلها. لذا فالمطلوب من المجلس أن يحث الدول المساهمة بقوات على احترام وحدة القيادة والسيطرة تحت سلطة الأمين العام وممثله الخاص وقائد قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال.

٢٥ - إن فترة تحديد الأشهر الخمسة الموصى بها هنا ستعطي القادة الصوماليين الوقت للشروع في تدعيم ما ينشأ عن عملية المصالحة السياسية الجارية من انجازات. وآمل أن يجد القادة الصوماليين أخيرا، إزاء رغبة شعب الصومال القوية والطاغية في تحقيق السلم والمصالحة، ما يلهمهم لصنع السلم. فليس ثمة

حل آخر أمام الشعب الصومالي بعد هذه السنين الطويلة من الحرب الأهلية التي جلبت هذه المعاناة الكبيرة والتي أحبطت جهود المجتمع الدولي في المساعدة على إعادة الاستقرار.

٢٦ - لقد قدم المجتمع الدولي مساعدة سخية للمساعدة في التغلب على أسوأ أوجه الأزمة الانسانية في الصومال. ومع أن المنظمات الانسانية ملتزمة بمواصلة عملياتها، فلا بد أن يكون معلوما بجلاء أنها لا تستطيع أن تؤدي أعمالها إلا اذا كانت هناك ترتيبات أمنية كافية. وسوف يتحمل القادة الصوماليون المسؤولية الأخيرة عن سلامة موظفي الاغاثة الدوليين والوطنيين وأصولهم سواء أثناء انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال أو بعد انسحابها. واذا تسنى، في الأسابيع والأشهر القادمة، التوصل الى اتفاق بشأن اقامة حكومة انتقالية ومؤسسات مدنية وادارية، تيسر عمل المنظمات الانسانية وسهّل الانتقال الى مرحلة التعمير والتنمية التي تأخرت كثيرا، على أن هذا السيناريو الايجابي، لا يعدو أن يكون في الوقت الراهن أملا، وستستمر المنظمات الانسانية في التعويل على دعم قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولا يمكننا أن نستبعد، بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أن تفرق الصومال مرة أخرى في لجنة الفوضى والاضطرابات، الأمر الذي ستقع المسؤولية عنه كاملة على عاتق قادته.

٢٧ - ولا سبيل الى قيام سلم وطيّد ومقبول إلا اذا كان صادرا عن الصوماليين أنفسهم. ذلك أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يفرض السلم على شعب الصومال؛ وانما كل ما يستطيعه هو أن يساعد في عملية إقرار السلم والأمن في ذلك البلد. على أنه لا يمكن مواصلة تقديم هذه المساعدة الى ما لا نهاية. على أن إعادة تأكيد قرار مجلس الأمن بانتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥ لن يعني أن الأمم المتحدة ستتخلى عن الصومال، فإذا نجحت السلطات الصومالية في تهيئة ظروف أمنية مواتية والمحافظة عليها، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حينذاك يمكنه الاستمرار في أداء دور في إنعاش الصومال وتعميرها، وتتدعم بذلك منجزات قوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال. كما يمكن للأمم المتحدة أن تحتفظ بوجود معين لها بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، لمواصلة مساعدة المنظمات والفصائل السياسية الصومالية في عملية المصالحة الوطنية. على أن امكانية تقديم مساعدة دولية من هذا النوع ستتوقف كثيرا على درجة الأمن السائد في البلد.

- - - - -